مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة من المصارف العراقية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف التجارية العراقية
اسم الكاتب: حسين أحمد حسين، عدنان سالم الاعرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10107
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 141
March 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Hussein, Hussein A.; Al-Aaraji, Adnan S. (2024). "Diagnosing the Reality of Environmental Governance in a Sample of Iraqi Banks. An Exploratory Study of the Views of a Sample of Iraqi Commercial Bank Managers"
TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 43 (141), 95 -126 ,
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182570

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Diagnosing the Reality of Environmental Governance in a Sample of Iraqi Banks. An Exploratory Study of the Views of a Sample of Iraqi Commercial Bank Managers

Hussein A. Hussein [1]; Adnan S. Al-Aaraji [2]
[1]College of Administration and Economics, University of Duhok
[2]College of Administration and Economics, University of Mosul

Corresponding author: Hussein A. Hussein, College of Administration and Economics - University of Duhok – Iraq
hussein.ahmed@uod.ac
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182570.1322
Article History: *Received*: 31/7/2023; *Revised*:20/8/2023; *Accepted*:31/8/2023; *Published*: 1/3/2024.

Abstract
The world today is characterized by the acceleration of events and complexity due to the emergence of environmental problems, which have led to many pressures on society. Environmental risks have become global, and therefore it is necessary to pay attention to environmental governance to reduce risks. The study aims to diagnose the reality of environmental governance in Iraqi banks for the period (2015-2021). To reach this goal, a sample of banks (governmental and private) in Iraq was selected. The study relied on a main tool, which is the questionnaire form, through which the opinions of the managers of the research sample banks were identified regarding the diagnosis of the reality of environmental governance. (15) questions were allocated that express three dimensions of environmental governance, namely: (a) positive commitment to environmental regulations, (b) participation and representation rights, and (c) environmental transparency. The questions were distributed equally for the three dimensions, with (5) questions for each dimension. The research reached several results, including The absence of environmental culture due to the absence of the authority responsible for this role, and even if it exists, its role is ineffective.
The researcher recommended a set of proposals, the most important of which is: Directing banks to adopt and follow a set of strategies to reach a healthy environment by investing in environmentally friendly projects such as green building, renewable energy, waste recycling, and raising the level of community awareness of environmental issues and instilling a sense of responsibility for preserving the environment.

Keywords:
Environmental Governance, Governance, Environment, Environmental Justice

ورقة بحثية

تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة من المصارف العراقية- دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف التجارية العراقية

حسين أحمد حسين[1] ؛ عدنان سالم الاعرجي[2]

[1]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال

[2]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد

المؤلف المراسل: : حسين احمد حسين، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال
hussein.ahmed@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182570.1322

تاريخ المقالة: *الاستلام*:2023/7/31؛ *التعديل والتنقيح*:2023/8/20؛ *القبول*: 2023/8/31؛ *النشر*: 2024/3/1.

المستخلص

يستهدف البحث تشخيص واقع الحوكمة البيئية في المصارف العراقية للمدة من (2015 – 2021) ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من المصارف (الحكومية والخاصة) في العراق، واعتمدت الدراسة أداة رئيسة وهي استمارة الاستبانة، والتي من خلالها تم التعرف على آراء مديري المصارف عينة الدراسة بخصوص تشخيص واقع الحوكمة البيئية، وقد خُصص (15) سؤالاً عبر عن ثلاثة أبعاد للحوكمة البيئية وهي: (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، وحقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية)، ووزعت الأسئلة بالتساوي على الأبعاد بواقع (خمسة) أسئلة لكل بعد، وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات كان من أبرزها غياب الثقافة البيئية؛ بسبب غياب الجهة المسؤولة عن هذا الدور، وحتى وإن وجدت فدورها غير فعّال، وقدم البحث عدة مقترحات من أهمها توجيه المصارف لانتهاج واتباع مجموعة من الإستراتيجيات للوصول إلى بيئة سليمة، وذلك من خلال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة مثل: البناء الأخضر والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية للمحافظة على البيئة.

الكلمات الرئيسة

الحوكمة البيئية، الحوكمة، البيئة، العدالة البيئية.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (43)، العدد (141))،
اذار 2024

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس حسين، حسين احمد؛ الاعرجي، عدنان سالم (2024). تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة من المصارف العراقية دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف التجارية العراقية" ***تنمية الرافدين***، 43 (141)، 96-126، https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182570.1322

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يُعد متغير الحوكمة البيئية قيد التشكيل والتأطير على المستوى النظري والتطبيقي، فهو من المفاهيم المهمة في الوقت الحاضر، لذا يهدف البحث إلى تشخيص واقع تطبيق الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية بسبب وجود توجهات عالمية نحو الاهتمام بالحوكمة البيئية من خلال إنشاء العديد من الدول مصارف خاصة لتمويل المشاريع التي تهتم بالجانب البيئي، وتتجسد مشكلة البحث في مدى معرفة وتشخيص الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، وتمحورت أهمية البحث في معرفة مدى تبني الحوكمة البيئية لدى القائمين على إدارة المصارف بما يساعدهم في التغلب على الكثير من المشكلات الخاصة والمتعلقة في البيئة، وبنيت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: هناك ممارسات وآليات لتطبيق الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية؛ بسبب تزايد المشكلات البيئية، لذا تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة رئيسة وهي استمارة الأستبانة فيما يخص الحوكمة البيئية بأبعادها الثلاثة والمتمثلة بـ (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، حقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية) وقد تم اعتماد كل المصارف التجارية العاملة في العراق مجتمعاً للبحث، أمّا عينة البحث العمدية فتكونت من (12) مصرفاً تجارياً عراقياً، وتشكل نسبة 16.21% من مجتمع البحث وشملت(5) مصارف حكومية وهي (الرافدين، الرشيد، الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري)، وكذلك (7) مصارف خاصة وهي (بغداد، التجاري العراقي، الائتمان العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، الوطني الإسلامي، اشور الدولي للاستثمار)، وتضمن البحث أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية الدراسة، في حين اشتمل المبحث الثاني على الإطار النظري للحوكمة البيئية، وجاء المبحث الثالث موضحاً الجانب العملي للمصارف عينة الدراسة والتي اعتمدت على أداة رئيسة، وهي استمارة الاستبانة للأبعاد الثلاثة للحوكمة البيئية، أمّا المبحث الرابع فتناول أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً – مشكلة البحث

تُعد الحوكمة البيئية أداة فعالة في أداء المصارف، ولاسيما أن هناك حاجة ماسة لمعرفة واقع الحوكمة البيئية في المصارف العراقية لمنح الائتمان، وتأسيساً على ذلك تكونت الفكرة الأولية حول طبيعة مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال التساؤلات الآتية:

1 – هل يمتلك مديرو المصارف قيد البحث فكرة أو تصوراً أولياً وواضحاً عن ماهية الحوكمة البيبئية وأبعادها؟

2 – هل يمتلك مديرو المصارف قيد البحث آليات وتكتيكات وإستراتيجيات معينة لتفعيلها من أجل البدء بتطبيق الحوكمة البئية؟

ثانياً – أهمية البحث

1- ركز البحث على موضوع ذي أهمية حيوية وكبيرة في الوقت الحاضر، ألّا وهو الحوكمة البيئية والذي يمكن إن يسهم بشكل كبير في تعزيز عمل المصارف التجارية في العراق، وقد يكون نواة ومصدراً لكثير من الباحثين والأكاديمين في هذا المجال .

2- يمكن أن يكون للبحث الحالي ونتائجه ذات أهمية كبيرة للمصارف قيد البحث في العراق للاستفادة منها والعمل بآليات الحوكمة البيئية وتفعيلها من أجل النهوض بواقع تلك المصارف .

ثالثاً- أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على ما يأتي:

1- معرفة وتشخيص واقع الحوكمة البيئية في المصارف العراقية، وما هي التحديات التي تواجهها.

2- التعرف على الدور الذي تؤديه الحوكمة البيئية في أداء المصارف قيد البحث.

3- معرفة مدى مساهمة المصارف عينة البحث في تبني الحوكمة البيئية وتطبيق عدد من آلياتها.

رابعاً: فرضية البحث

للبحث فرضية رئيسة مفادها: هناك ممارسات وآليات لتطبيق الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية.

خامساً: منهج البحث

يعتمد البحث الحالي على:

1- في الجانب النظري اعتمد الباحث على العديد من المصادر العربية والأجنبية والكتب والرسائل والأطاريح ومواقع الأنترنت .

2- أسلوب المقابلات الشخصية مع عدد من مديري المصارف المبحوثة والمختصين في وزارة البيئة العراقية؛ وذلك بهدف التعرف على طبيعة وتوجهات أنشطة المصارف للحوكمة البيئية.

3- لغرض زيادة دقة التحليل تم أخذ رأي مديري المصارف عينة الدراسة فيما يخص الحوكمة البيئية بالاعتماد على أداة رئيسة وهي استمارة الاستبانة، والتي تمثل وسيلة قياس إدراكية للحصول على البيانات والمعلومات لأنها تتلاءم كثيراً مع البحوث والدراسات الوصفية.

سادساً – حدود البحث

تناولت الدراسة أبعاد و توجهات الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية (الحكومية والخاصة), لذلك تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

1- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالمصارف التجارية العراقية (الحكومية و الخاصة) حيث تضمنت العينة (12) مصرفاً.

2- الحدود الزمانية: شمل البحث مدة سبع سنوات والتي امتدت بين عامي (2015-2021) واعتمد على البيانات السنوية لهذه المدة.

3- الحدود الموضوعية: اشتمل البحث على دراسة الإطار النظري للحوكمة البيئية وتحليل أبعادها الثلاثة والمتمثلة بـ (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، حقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية).

سابعاً- وصف مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من كل المصارف العاملة في العراق، إذ يتكون الجهاز المصرفي في العراق من مصارف حكومية ومصارف خاصة وكما مبين في الجدول (1) الآتي:

جدول (1): هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة من (2015-2021)

السنة	المصارف الخاصة				المصارف الحكومية			
	المصارف الإسلامية المحلية	المصارف العراقية المحلية	فروع المصارف الأجنبية الإسلامية	فروع المصارف الاجنبية	المصارف الإسلامية	المصارف المتخصصة	المصارف التجارية	المجموع
2015	8	24	3	15	1	3	3	57
2016	15	24	3	16	1	3	3	65
2017	19	24	4	15	1	3	3	69
2018	22	24	2	16	1	3	3	71
2019	24	24	2	16	1	3	3	73
2020	27	24	2	16	1	3	3	76
2021	28	25	2	12	1	3	3	74

Source: The researcher based on financial stability reports / Monetary and Financial Stability Department / Central Bank of Iraq for the period from 2015-2021

أمّا عينة البحث فكانت عينة عمدية تكونت من اثني عشر مصرفاً تجارياً عراقياً، وهي بنسبة 16.21 % من مجتمع البحث وكما يأتي:

1 - المصارف الحكومية: وشملت خمسة مصارف وهي (الرافدين، الرشيد، الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري)

2 - المصارف الخاصة: وشملت سبعة مصارف وهي (بغداد، التجاري العراقي، الأئتمان العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، الوطني الإسلامي، آشور الدولي للاستثمار). وكما موضح في الجدول (2) :

جدول (2): بيانات عن المصارف عينة الدراسة كما في 31/ 12/ 2021

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع				عدد الموظفين	رأس المال المدفوع (مليون دينار) في 31/ 12/ 2021
			بغداد	محافظات	خارج العراق	المجموع		
1	المصرف الزراعي التعاوني	1935	9	38	0	47	1517	120.375
2	مصرف الرافدين	1941	63	103	1	167	7138	226.000

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع				عدد الموظفين	رأس المال المدفوع (مليون دينار) في 31/ 12/ 2021
			بغداد	محافظات	خارج العراق	المجموع		
3	المصرف الصناعي	1946	5	5	0	10	413	349.096
4	المصرف العقاري	1948	2	14	0	16	488	50.000
5	مصرف الرشيد	1988	57	87	0	144	6062	50.000
6	مصرف بغداد	1992	10	19	0	29	499	250.000
7	المصرف التجاري العراقي	1992	7	3	0	10	219	250.000
8	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	5	13	0	18	286	250.000
9	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1993	3	12	0	15	191	250.000
10	مصرف الأئتمان العراقي	1998	2	2	0	4	159	250.000
11	امصرف الوطني الإسلامي	2005	2	4	0	6	171	251.000
12	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2005	3	6	0	9	268	250.000
مجموع			168	306	1	475	17411	2546.471.000
المجموع الكلي للمصارف العراقية			328	573	3	904	28460	
النسبة المئوية			%51.21	%53.40	%33.33	52.54	61.17	

Source: The researcher, based on the annual statistical bulletin for the year 2021 issued by the Central Bank of Iraq / General Directorate of Statistics and Research.

ثامناً – الأدوات والأساليب المستخدمة في البحث

اعتمد الباحث على أكثر من أسلوب في جمع البيانات لأظهار نتائج الدراسة وعلى النحو الآتي:

أ – الأسلوب النظري

تمت مراجعة كافة المصادر والمتمثلة بالكتب والمراجع العربية والأجنبية، وكذلك المجلات والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية المنشورة وما توافر منها على المواقع العلمية على شبكة المعلومات العالمية ذات الصلة بالدراسة الحالية.

ب – الأسلوب الميداني

اعتمد الباحث في الجانب الميداني على استمارة الاستبانة المكونة من (15) سؤالاً موزعة على ثلاثة أبعاد وهي (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، وحقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية) بواقع (خمسة) أسئلة لكل بُعد، وكما موضح في الملحق (1).

ثامناً – ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

أبرز ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة هو ما يأتي:

1- على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة البيئية وتحديداً في القطاع المصرفي، فلم يجد الباحثان دراسة ترتبط بشكل صريح بين الأبعاد الثلاثة والمتمثلة بـ (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، حقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية) بحدود معرفة واطلاع الباحثين.

2- طبقت الدراسة في بيئة المصارف التجارية العراقية، و تتميز بالمجتمع والعينة التي تم اعتمادها مما جعلها تختلف عن الدراسات السابقة.

3- تمثل الدراسة وبتواضع إضافةً وإسهاماً فكرياً في الأغناء النظري للحوكمة البيئية التي لم يسبق تناولها وبحثها محلياً بحسب اطلاع الباحثين.

المبحث الثاني: الحوكمة البيئية – Environmental Governance

إن تدهور الأنظمة البيئية الطبيعية وتلوث المياه والهواء من الظواهر المعقدة ومتعددة المصادر التي لا حدود لها، مما يستدعي مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بالتدبير البيئي على مختلف الأصعدة، وتجعل من البيئة مجالاً معنياً بشكل خاص بمبادىء الحوكمة، فمنذ انعقاد قمة ريو سنة 1992 فرضت الحوكمة البيئية نفسها أولاً" على الصعيد الدولي، و اثبتت القضايا البيئية الراهنة بشكل واضح التعقد والترابط الكبير الذى يميز العالم المعاصر، وتطورت مع مرور الوقت من مجرد مصادر ازعاج بسيطة وصغيرة إلى أخطار جدية تحدق بمستقبل الإنسانية كلها، وهذه الصورة الواسعة غير القابلة للتحديد لمفهوم الحوكمة البيئية تمتد إلى مختلف المجالات الضبط البيئي ابتداء من أسباب التدهور البيئي وصولاً" إلى الحلول المتوقعة له، إن المشاكل البيئية المعاصرة لا تتطلب فقط معرفة متخصصة في مجال معين، ولكنها تحتاج إلى التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم ومختلف الفواعل التي يمكن أن تؤثر في هذا المجال (ajroud and Gharbi, 2018, 307)، وسيتم تناول

هذا المبحث بثلاثة محاور هي: (الحوكمة مفاهيم ومبادئ، مفهوم البيئة ومكوناتها، الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية).

المحور الأول: الحوكمة مفاهيم ومبادئ

أولاً – مفهوم الحوكمة:

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance، إلّا أن الكتاب والباحثين قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مفهومه، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، ويمكن القول إن الحوكمة هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة، وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة (al-Hayek, 2016, 24).

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010م، فإن الحوكمة تنطوي على معانٍ عدة وهي (المشاركة، والمساءلة، والشفافية، والقدرة على الإستجابة، والفعالية، والكفاءة، وسيادة القانون، والإنصاف و توافق الآراء). ويجب تعزيز الشفافية من خلال تزويد الجمهور بمعلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب، بالتالي فإن تنظيم العلاقة بين (الجهات التنفيذية)، (والمجتمع المدني)،(والقطاع الخاص)، (والمؤسسات التعليمية)،(والسلطة التشريعية) يجب أن يؤدي إلى إدارة بيئية تعمل على تفعيل الواجبات الدستورية، والقانونية المتعلقة بكل من ممارسات الواجبات، والحقوق البيئية (Al-Rajhi, 2020, 204) .

ويرى (Reform Toolkit) بأن حوكمة الشركات هي بشكل عام القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين (إدارة الشركة) من ناحية و (حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل: حملة الأسهم السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى (Khader, 2012, 10). وقد تبنى نظام حوكمة الشركات من قِبل المنظمات والهيئات الدولية، وخاصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، حيث أصدرت وثيقة مبادىء حوكمة الشركات (Corporate Govemance Principles) في عام ١٩٩٩ والتي ضمت خمسة مبادىء أساسية لنظام حوكمة الشركات وهي(Khader, 2012, 18):

1. حقوق حملة الأسهم (Shareholders Rights)
2. والمعاملة المتكافئة للمساهمين (Equitable Treatment Of Shareholders)
3. ودور أصحاب المصالح (Stakeholders Role)
4. ومسؤوليات مجلس الإدارة((Board Responsibilities
5. الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency))

ثم أضيف مبدأ آخر للمبادئ الخمسة السابقة، وهو 'Ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework' ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات للعمل على تفعيل نظام الحوكمة ورفع كفاءة الشركات والأسواق.

وعليه يمكن القول بأن القاسم المشترك لأغلب آراء الباحثين حول الحوكمة تتضمن ما يأتي:

أ- الحوكمة تعني الحكمة والتي تستوجب التوجيه والإرشاد.

ب- الحوكمة تعني الحكم وما يقتضيه من سيطرة من خلال وضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك، والعمليات والهياكل للمجتمع التي تحمي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة لضمان حماية القيم الاجتماعية والبيئية التي تؤمن مستوى عيش مناسب للأفراد.

ت- الحوكمة تعني الاحتكام والرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

ث- الحوكمة تعني طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين .

ج- الحوكمة تعني مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

المحور الثاني: مفهوم البيئة ومكوناتها

أولاً – مفهوم البيئة:

تُعرف البيئة بأنها الطبيعة، أي العالم من حولنا فوق الأرض، بينما نجد بعض الباحثين عرفها بأنها: مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة، وأن المعنى الغالب للبيئة في اللغة العربية جاء بمعنى النزول الذي يطلق على المكان الذي يتخذه الإنسان مقراً للإقامة فيه، و قال أبن منظور في معجمه الشهير " لسان العرب " باء إلى الشيء يبوء بوءاً؛ أي رجع و تبوأ، كما ذكر أن كلمة تبوأ لها معنيان: الأول يدل على إصلاح المكان و تهيئته و المعنى الثاني هو النزول و الاستقرار، (AL-Wakil, 2020, 7) ، وكذلك تعرف البيئة بأنها المكان الذي ينزل فيه الإنسان أو الحيوان، وهي الإطار الذي يمارس الإنسان فيه حياته، (Hammadi, 2020, 482) .

إن مصطلح البيئة قد عرف منذ أقدم العصور و كتب عنه علماء الإغريق و اليونان و أول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني ارنست هايكل سنة 1866 وقد توصل لذلك بدمج الكلمتين اليونانيتين و ((OIKOS)) التي معناها المسكن و ((logos)) معناها العلم، هكذا عرف ذلك المصطلح بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه (sargid, 2015, 16).

تأسيساً على ما ورد آنفاً فإن مفهوم البيئة وفقاً لما نشره مؤتمر ستوكهولم هو مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم، أمّا ريكاردو مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة البيئية فقد عرفها على أنها:" مجموعة من العوامل الطبيعية التي تؤثر على الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة (Kafi, 2014, 12).

ثانياً: خصائص ومكونات البيئة

تتميز البيئة بمجموعة من الخصائص هي (Kafi, 2014, 12):

أ – تفاعل مكونات البيئة الطبيعية:

ب – التوازن:

ت – تعقد البيئة الطبيعية:

ث – الاستمرارية:

أمّا مكونات البيئة: فمن خلال مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ يتوضح المفهوم الشامل والواسع للبيئة وبالتالي يمكن تقسيم البيئة إلى ما يأتي (Jalal and Abdelrahman, 2020, 25):

أ – البيئة الطبيعية: هي كل ما يحيط من ظواهر حية أو غير حية من صنع الله تبارك وتعالى، وتتمثل في صورة تضاريس، مناخ، نباتات طبيعية وحيوانات برية.

ب – البيئة الحية: ويتمثل بالوسط النباتي والحيواني الذي يحيى فيه الإنسان، وكذلك يقصد بها الإنسان وانجازاته داخل بيئته الطبيعية، فضلاً عن التشريعات والتنظيمات التي يضعها بغرض تنظيم استخدام البيئة الطبيعية التي تلبي متطلباته.

ت – البيئة المشيدة: وهي البيئة الطبيعية نفسها، ولكن بتدخل الإنسان وتطوير بعض مصادرها لخدمة وإشباع حاجياته ومتطلباته الأساسية وحتى الكمالية.

المحور الثالث: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية

أولاً – مفهوم الحوكمة البيئية

تُعد البيئة هي كل ما هو طبيعي و مشيد من قبل الإنسان، هذه العلاقة والاحتكاك بين الإنسان والطبيعة سواء من استغلاله لها أو إنجازاته خلق نوع من المشاكل والصراعات بين البيئة والإنسان، استدعت ضرورة تقنين هذه العلاقة بما يسمح استغلال الإنسان للبيئة دون انتهاكها، وهو ما عرف بالحوكمة البيئية والتي تعنى بإدارة البيئة والموارد البيئية (Nasiri, 2012, 15).

وتمثل الحوكمة البيئية العمود الفقري لإدارة المجتمع، وبالتالي يجب أن تضمن توجيهاً استراتيجياً و خططا واقعية وفعالة لضمان حماية البيئة، وإن أي انحراف عن المسار المطلوب يتوجب تعديله ومعالجته، إن فهم الحوكمة البيئية والنظم الإيكولوجية، وعلاقتها المعقدة بالبشرية، أمر حيوي في عالم يواجه تغيراً بيئياً سريعاً، فضلاً عن أزمة الموارد الطبيعية، وأزمات فرص الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية (Al-Rajhi, 2020, 205).

والحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الأليات التنظيمية والعمليات والمنظمات، من خلال التأثير على سلوكات و قدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه الانشطة البيئية، وكما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة في كيفية استخدام الموارد البيئية، من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية (ajroud and Gharbi, 2018, 310).

عموماً يمكن القول إن الحوكمة البيئية هي مجموعة التشريعات الوطنية، والاتفاقات الدولية، والعمليات التنظيمية، والآليات والميكانزمات التي يؤثر بها صناع القرار في الأفعال والنتائج البيئية، بحيث تسمح لكل المعنيين بإدارة الموارد البيئية بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في استغلالها، (Kadri, 2018, 156).

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح للباحث بأن الحوكمة البيئية تتحدد وفق العناصر الأساسية الآتية:

1. القضايا البيئية ضرورة ربطها مع الآليات الخاصة بصنع القرار.
2. كل القطاعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية... الخ، لها تأثيرات على البيئة.
3. هناك علاقة حسب مستوى التأثير بين (الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات) من جهة، وبين تدهور (النظام البيئي العالمي) من جهة أخرى.
4. الحوكمة البيئية تعني إشراك البُعد العالمي وعدد من الجهات داخل وخارج الحكومة للحفاظ على البيئة.

وهناك تشابه بين الحوكمة البيئية و بعض المفاهيم الأخرى وعليه بعض الأدبيات القانونية والمالية خلطت بين هذه المفاهيم ولغرض فك التشابه بين هذه المفاهيم سيتم توضيحها وكما يأتي:

1- السياسات البيئية: هي مجموعة من السياسات المتكاملة، ولا تتحملها وزارة واحدة، لذلك فإن التكامل بين كافة الجهات ضروري وواجب لتنفيذ الأهداف كما في الأمثلة الآتية (Al-Rajhi, 2020, 12):

أ- السياسة المالية للدولة تسهم بشكل فعال في حماية البيئة من خلال فرض المزيد من الضرائب على الأنشطة الملوثة للبيئة.

ب- تشجيع الصناعات النظيفة للبيئة من خلال تخفيض الضرائب.

2- العدالة البيئية: بات مفهوم العدالة البيئية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية وبحقوق الإنسان، إذ إن عدم المساواة في الحقوق البيئية ينتج أساساً عن تفاوت القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Noureddine and Naima, 2020, 513).

3- الأمن البيئي: وتعني حماية المواطن والبيئة من التلوث أو التدهور أو التخريب أو استنزاف الموارد الطبيعية والتي تؤدي إلى اختلال في النظام البيئي (Al-Rajhi, 2020, 221).

4- المواطنة البيئية: يقصد بها توعية المواطنين بحقوقهم و مسؤلياتهم المتعلقة بالبيئة وتنامي شعورهم بأهمية انتمائهم لها واحترامهم للقوانين المنظمة للتعامل معها والشعور بمشاكلها والأسهام الإيجابي في حلها (Al-Rajhi, 2020, 230).

5- المسئولية المجتمعية: هي الإلتزام الناشئ عن اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وقد أشار Holmes إلى أن المسؤولية المجتمعية ماهي إلّا إلتزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، ومكافحة التلوث، وخلق فرص العمل، وحل مشكلات الإسكان والمواصلات (Ashhab and Bokhari, 2020, 63).

واخيراً يمكن القول بأن جميع هذه المفاهيم (السياسات البيئية، العدالة البيئية، الأمن البيئي، المواطنة البيئية، المسئولية المجتمعية)هي مفاهيم تختلف عن الحوكمة البيئية ولكنها تعبيرات لشيء واحد وهو حماية البيئة للوصول إلى بيئة نظيفة و حماية حقوق واحتياجات الأجيال المستقبلية.

ثانياً – المبادئ الارشادية للحوكمة البيئية

بسبب عولمة المخاطر البيئية العابرة للحدود أدى إلى ظهور هذا المفهوم في النقاشات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وأسهمت مختلف الأزمات في جعل هذا المفهوم في قلب النقاشات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، ويمكن توضيح أبعاد الحوكمة البيئية من خلال ما يأتي (Al-Rajhi, 2020, 206):

1 . تطبيق الحوكمة البيئية لتحسين الإدارة البيئية هو مفتاح التنمية والحد من الفقر.

2 – الحوكمة البيئية تجلب منافع على المستوى الزماني.

3 – الحوكمة البيئة تؤدي إلى الإدارة العادلة والشفافية لموارد ومؤسسات الدولة.

4 – تفعيل الحوكمة البيئية يؤدي إلى إدارة بيئية أفضل للموارد الطبيعية المتاحة.

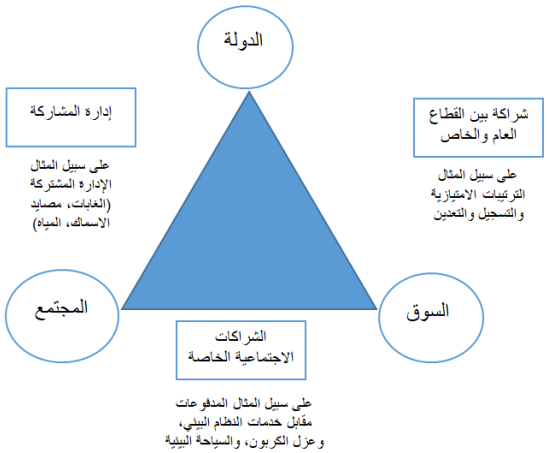
5 – الحوكمة البيئية تدعم وتناصر حقوق الفئات المستضعفة.

6 – التأثيرات الإيجابية للاستثمارات البيئية التي تدار من خلال الحوكمة البيئية.

ثالثاً – أبعاد الحوكمة البيئية:

تقوم الحوكمة البيئية على مبادئ للتنظيم العام تتمثل في مساهمة كل الأطراف في إدارة الشؤون العامة عن طريق المشاركة والتفاوض، فهي آلية للوصول إلى مشاريع مشتركة، ويرى (Lavelle , 2007) بأن هذه المبادئ تترجم من خلال وضع قواعد ومعايير بيئية تبين شروط إدراج فكرة المصالح العامة بمفهومها الواسع بإشراك المواطنين المعنيين في اتخاذ قرارات بيئية؛ لأن حرمانهم من ذلك يعني أنهم يصبحون ضحايا البيئة في كل الأحوال، والمشكلات البيئية تؤثر بإتخاذ القرار السياسي على المستويات المحلية والخارجية، ويرى (Lemos & Agrowal, 2006: 310) بأن أبعاد الحوكمة البيئية من خلال آليات واستراتيجيات الحوكمة البيئية تتمثل بـ(الدولة، السوق، المجتمع) وكما موضح بالشكل (1)

الشكل (1): آليات واستراتيجيات الحوكمة البيئية



Source: Lemos, M. C, and Agrawal, A. (2006) Environmental Governance, Annual Review Of Environment and Resources, 31 (1) P: 310.

ويتضح من الشكل (1) ما يأتي:

1 – المثلث الذي يربط بين عناصر الحوكمة البيئية يمثل جوهر الشكل.

2 – العلاقة بين عنصري (الدولة والمجتمع) تتمثل بوجود إدارة مشتركة بين وكالات الدولة والمجتمع.

3 – العلاقة بين عنصري (الدولة والسوق) تتمثل بوجود شراكة بين القطاعين العام والخاص أي بين وكالات الدولة والجهات الفاعلة في السوق.

4 – العلاقة بين عنصري (السوق والمجتمع) تتمثل بوجود الشراكات الاجتماعية بين الجهات الفاعلية في السوق والمجتمع.

5 – لا يوجد عنصر من العناصر الثلاثة والمتمثلة بـ(الدولة، السوق، المجتمع) لوحده يمتلك القدرات اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية.

6 – بالنسبة للسوق هناك مخاوف كبيرة بشأن النتائج المحتملة للجهات الفاعلة في السوق، وتتمثل هذه المخاوف بـ(تسليع الطبيعة) والتي تعني زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والتي تؤدي إلى خلق عدم المساواة بين الأجيال.

أمّا (ajroud and Gharbi, 2018, 312) فيرى بأن الحوكمة البيئية تتضمن الأبعاد الآتية:

1- الدولة: ظهر دور هذا العنصر في الحوكمة البيئية في أواخر الستينيات من القرن العشرين، وبدأت كثير من الدول في وضع المشاكل البيئية على جدول الأعمال السياسية، إذ تقوم الدولة بتحديد جدول الأعمال البيئية ووضع أدوات السياسة البيئية وتنفيذها.

2- القطاع الخاص: شهدت مواقف القطاع الخاص تغيراً ملحوظاً اتجاه سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة وترجمته من خلال تبني هذا القطاع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، والتي تفرض التزامات محددة

للقطاع اتجاه البيئة الاجتماعية للأفراد، وانخراطها في اتفاقيات طوعية وشراكات مع بقية المتدخلين في مجال حماية البيئة إلى جانب امتثالها للمعايير البيئية المعترف بها.

3- المجتمع المدني: أسهم المجتمع المدني في تنمية وإنتاج شراكات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تدخل رأس المال الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية.

كما شاركت العديد من منظمات المجتمع المدني في تحسين الحقوق والمسؤليات في كثير من الأحيان بالشراكة مع السلطات المحلية أو السلطات البيئية، لتحسين تقديم الخدمات، وقد ساعد ذلك أيضاً على تحسين الشفافية والمساءلة في استخدام الأصول البيئية (Al-Rajhi, 2020, 203).

المنظمات الدولية: أسهمت هذه المنظمات وفي مقدمتها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بوصفها أهم أدوات للحوكمة البيئية في دعم وتطوير السياسات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة وبالتالي تعزيز الحوكمة البيئية. ويمكن توضيح عناصر الحوكمة البيئية.

وفي السياق نفسه يضيف (ajroud, 2020, 21) أبعاداً أخرى للحوكمة البيئية وتتمثل بالآتي:

1 – المؤسسات والقوانين: لأنها الجهة التي تضع وتفرض القواعد لاستخدام الموارد الطبيعية، وتبين العقوبات بحق المخالفين فضلاً عن قيامها بحل النزاعات.

2 – حقوق المشاركة والتمثيل: حتى يتمكن الجمهور مناقشة القواعد المتعلقة بالموارد الطبيعية، واختيار ممثلين عنهم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

3 – المساءلة والشفافية: لكي يتمكن المديرون والمراقبون للموارد الطبيعية توضيح سبب قراراتهم وكيفية البدء في التدقيق والمشاركة في عملية صنع القرار.

في حين يرى (Al-Rajhi 2020) بأن الحوكمة البيئية تتكون من ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

1- الحكومة بوصفها السلطة التنفيذية.

2- المواطنون بوصفهم لديهم حقوق وواجبات.

الجهات الرقابية والمتمثلة بمجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني.

أمّا (shoukrani ،2014) فيرى بأن الحوكمة البيئية تتحدد وفق ثلاثة أبعاد أساسية هي (shoukrani ،2014: 35:

1- دمج كافة القضايا البيئية في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.

2- الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات سواء السياسية أو الاقتصادية... الخ، تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

3- وجود روابط قوية وإن اختلفت مستوياتها بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

وأهم توصيف للحوكمة البيئية هو ارتباطها بالبُعد البيئي ويرى (bousalem, 2013, 70) أن أبعاد الحوكمة البيئية التي تهتم بالقضايا البيئية تتمثل بالإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، أي الإمتثال للقوانين واللوائح هي فرصة

للأعمال لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بطرائق جديدة تقوم على ثقافة المجموع الإيجابي للطرفين، أي ثقافة ربح – ربح (Win - Win Culture) أي ربح الشركة من خلال السمعة البيئية عالية الجودة وربح البيئة والمجتمع ككل.

أمّا (Jurin, 2012) فيرى بأن المبدأ الخامس الذي وضعه التحالف العالمي للخدمات المصرفية والمتضمن (شفافية الحوكمة الشاملة) يصلح بعداً للحوكمة البيئية، لكون المصارف الخضراء تحافظ على درجة عالية من الشفافية في الإدارة وإعداد التقارير مع المحافظة على مواكبة تطورات المجتمع الخاص للمصرف وليس المساهمين والإدارة فقط/ والجدول (3) يوضح أبعاد الحوكمة البيئية كما ورد في دراسات وأبحاث العديد من المختصين:

الجدول (3): أبعاد الحوكمة البيئية

الكاتب أو المؤلف / الأبعاد	Lemos & Agrowal, 2006	Jurin, 2012	2013 ، bousalem	2014 ، shoukrani	2018 ، ajroud and Gharbi	2020 ،ajroud	2020 ، Al-Rajhi	المجموع	المعدل %
الدولة (الحكومة)	+			+	+		+	4	% 57.142
السوق	+							1	% 14.285
المجتمع (المواطنين، الأفراد)	+			+			+	3	% 42.857
القطاع الخاص					+			1	% 14.285
منظمات المجتمع المدني (الجهات الرقابية)					+		+	2	% 28.571
المنظمات الدولية					+			1	% 14.285
المؤسسات والقوانين						+		1	% 14.285
حقوق المشاركة والتمثيل						+		1	% 14.285
المساءلة						+		1	% 14.285
الشفافية		+				+		2	
دمج القضايا البيئية				+				1	% 14.285
تأثير القطاعات على البيئة				+				1	% 14.285
الشركات المتعددة الجنسية				+				1	% 14.285
الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية			+					1	% 14.285

Source: Prepared by the researcher based on many studies and research by specialists.

يتضح من الجدول (3) ما يأتي:

1 – إن أبعاد الحوكمة البيئية وفق آراء سبعة باحثين بلغ عددها (14) بعداً، ويفسر هذا بوجود أبعاد اخرى تفوق هذا العدد تطرق إليها باحثون آخرون.

2 – أعلى معدل لأبعاد الحوكمة البيئية بلغ (57.142 %) لبُعد الدولة، أمّا في المرتبة الثانية فجاء بُعد المجتمع وبمعدل (42.857 %)، وجاء بالمرتبة الثالثة بُعد الشفافية وبمعدل (28.571 %)، وجاءت كل الأبعاد الأخرى بالمرتبة الأخيرة وبمعدل (14.285 %).

ويرى الباحث بأن الأبعاد التي ذكرها (Al-Rajhi ،2020) والمتضمنة (السلطة التنفيذية، وحقوق وواجبات المواطنين، والجهات الرقابية) فهي تندرج ضمن الأبعاد نفسها التي ذكرها (ajroud and Gharbi ،2018) والمتمثلة بـ(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المنظمات الدولية) في حين أضاف الأخيران إليها المنظمات الدولية باعتبار أن البيئة ليس لها حدود معينة لكن تشمل البلدان كافة ومن واجب ومهام المنظمات الدولية إبداء الرأي والتحذير من مخاطر التلوث أمّا (Lemos & Agrowal, 2006) فيتفقان معهم في بُعدي (الدولة والمجتمع)، وكل الأبعاد التي تم ذكرها تسهم مجتمعة في إيجاد مفهوم الحوكمة البيئية، وعليه يمكن اعتماد الأبعاد الآتية في الدراسة للحوكمة البيئية وذلك لأهميتها وتأثيراتها على البيئة:

1 – الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية.

2– حقوق المشاركة والتمثيل.

3 – الشفافية البيئية.

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

بعد مناقشة الإطروحات النظرية فيما يخص الحوكمة البيئية فإنه لابد من تشخيص الحوكمة البيئية في المصارف العراقية عينة الدراسة، فضلاً عن اجراء التحليل الاحصائي اعتماداً على أداة رئيسة، وهي استمارة الاستبانة، وسيتم التطرق إلى الجانب العملي من خلال المحاور الآتية:

أولاً: واقع الحوكمة البيئية في العراق

يكشف تغير المناخ الترابط الخفي بين الاقتصاد والنظم الطبيعية، وهذا يظهر اضطرابات جديدة وتكاليف اجتماعية من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج بسبب تغير المناخ لعدة عقود في المستقبل لذلك من المهم الحد من مدى تغير المناخ لتقليل مخاطر الأضرار الكارثية التي لا يمكن التنبؤ بها للاقتصاد والرفاهية وتضيف المخاطر البيئية تحديات كبيرة للمؤسسات المالية، وإن تأثير المخاطر المناخية تكون عن طريق ما يأتي:

1 – المخاطر المالية: وهي ناتجة عن الأضرار التي تلحق بالتغيرات التي تحصل في (قيمة الأصول المالية وتوافر الائتمان وكذلك الخسائر التشغيلية).

2 – المخاطر الاقتصادية: وهي المخاطر التي تنشأ بسبب اتباع سياسات مناخية تهدف إلى خفض الانبعاثات الحرارية والتكيف مع اقتصاد منخفض الكربون عن طريق الاعتماد على تقنيات صديقة للبيئة على مستوى الطلب في الأسواق، وبالتالي تنشأ المخاوف بشأن الاستقرار المالي عندما تتغير أسعار الأصول سريعاً؛ نتيجة تحقق المخاطر المالية غير المتوقعة، ويوضح الشكل (2) العلاقة بين المخاطر المناخية والاقتصادية والمالية.

الشكل (2): العلاقة بين المخاطر المناخية والاقتصادية والمالية



Source: Financial Stability Report for 2021, Central Bank of Iraq/ monetary and financial stability department, P.5.

ولغرض التعمق لمعرفة الواقع البيئي في العراق سيتم التطرق إلى المحاور الآتية:

أ – الواقع المناخي في العراق:

صنف العراق من ضمن أكثر خمسة بلدان هشاشة في العالم تجاه تغير المناخ وفقاً للتقرير السادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب آسيا لعام 2021، وإن تأثيرات تغير المناخ أصبحت على مختلف القطاعات أمراً معروفاً وقد القت بظلالها على المستوى المعاشي في العراق، ويمكن إيجاز آثارها بالآتي (البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، 2021: 8):

1 – درجات الحرارة:

يصنف العراق ضمن البلدان الأكثر تهديداً للمناخ بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وهذا من المحتمل أن يؤدي إلى تعرضه إلى كارثة بيئية، ووفق التقرير البيئي العالمي لعام 2021 الذي صنف مؤشر (درجة شذوذ الحرارة) بين أكبر من (1.5 م^{O}) مرتفعة جداً وأصغر من (0.9 م^{O}) منخفضة جداً، فتبين في التقرير العالمي بأن درجة شذوذ الحرارة في العراق (5 م^{O}) وهي عالية جداً (Institute of Economics and Peace. Environmental Threat Report, 2021: P.29-94)، وهذا الارتفاع يؤدي إلى آثار مدمرة مثل انخفاض مستويات تساقط الأمطار، وبالتالي تتأثر الموارد المائية. (Iraq's Climate Change Response: www.timep.org)، وعليه بصورة عامة هناك ارتفاع واضح في متوسط درجات الحرارة، إذ كان متوسط درجة الحرارة في عام 2014 في العراق (22.95 م^{O})، أمّا في عام 2020 وصلت إلى (23.13 م^{O})، ومن المتوقع

ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار درجتين مئويتين بحول عام 2050، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الأمطار يؤثر على قطاع الزراعة والقطاع الصحي والتنوع البيولوجي (Climate Change Knowledge Portal, Climate change in Iraq, World Bank: www.climateknowledgeportal.worldbank.org).

2 – تساقط الأمطار في العراق:

من المتوقع أن تشهد معدلات هطول الأمطار في العراق انخفاضاً كبيراً ومستمراً قد يصل في عام 2100 إلى انخفاض يزيد عن 30 % عن معدلاتها خلال المدة (1938 – 1978)، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 37 % أثناء المدة من 2020 ولغاية 2030، وتزداد لتصل إلى 51 % للمدة من 2040 – 2050، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى انهيار في قطاع الزراعة واقتصاد العراق وفقدان الغطاء النباتي (الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية: meteoseism.gov.iq).

3 – تمدد اللسان الملحي وشحة المياه

إن انخفاض معدل هطول الأمطار، فضلاً عن بناء السدود في بلدان المنبع تسبب في انخفاض تدفق المياه إلى نهر دجلة بنسبة 29 % ونهر الفرات بنسبة 37 % (Iraq's accession to the Paris Agreement, the United Nations: www.iraq.un.org)، فالعراق متعرض إلى مخاطر نقص المياه وفق مؤشر متوسط مخاطر المياه التي تحدث بين أكبر من (3) مرتفع جداً و أقل من (1.25) منخفض جداً، وكان العراق بدرجة (5) وهو مؤشر متوسط عالي المخاطر للمياه (Institute of Economics and Peace. Environmental Threat Report, 2021: 2994).

وإن تمدد اللسان الملحي إلى نهر شط العرب يشكل تهديداً على المناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي وبالأخص في محافظة البصرة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثير على الشعب المرجانية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن فقدان مساحات من الأراضي الساحلية (وزارة البيئة العراقية، وثيقة المساهمات المجددة وطنياً للعراق بشأن تغير المناخ، 2020).

ب – انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في العراق:

تُعد الطاقة مصدراً لثلاثة أرباع انبعاثات الغازات الدفيئة، ويُعد الانتقال إلى عالم صافي من الأنبعاثات أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية، وأهم مجالات انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون هي (CO_2 emissions dataset، Our World in Data.):

1 – الإنبعاثات القائمة على الاستهلاك:

إن المعدل العام لأنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون السنوية القائمة على الاستهلاك في العراق بلغ (139.3) مليون طن للمدة من (2001 – 2020)، وسجل أعلى نسبة في عام 2019 إذ بلغت (223) مليون طن، أمّا الحصة الأقل فكانت عام 2007 والتي بلغت (61.2) مليون طن، أمّا في عام 2020 فبلغت (210.8) مليون طن، ويمكن خفض المعدل العام لإنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون كما يأتي (Our World in Data based on the Global Carbon Project Our World In Data: www.ourworldindata.org) :

أ – زيادة الرقعة الزراعية.

ب – التحول من الكهرباء المعتمدة على الوقود الاحفوري إلى مصادر للطاقة خالية من الكربون.

ت – إحلال الدواجن محل استهلاك اللحوم.

2 – الإنبعاثات القائمة على الإنتاج:

يُعد قطاع الصناعة مسؤولاً عن نسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، والمعدل العام لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون السنوية القائمة على الإنتاج في العراق للمدة من 2001 – 2020 بلغ (183.9) مليون طن، وسجل أعلى نسبة في عام 2019 إذ بلغ (354.6) مليون طن، أما الحصة الأقل فكانت في عام 2007 وبلغت (25) مليون طن، ويمكن تخفيض تلك الأنبعاثات كما يأتي (Our World in Data based on the Global Carbon Project Our World In Data: www.ourworldindata.org):

أ – استخدام نوعيات جديدة من الوقود مثل تصنيع الهيدروجين باستخدام الفائض من الطاقة الشمسية أثناء النهار وتحويله إلى كهرباء بعد غروب الشمس.

ب – احتجاز ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن انتاج الحديد والأسمنت.

3 – انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق حسب القطاعات الاقتصادية:

تشكل انبعاثات الغازات الدفيئة أكبر تهديداً للقطاعات الاقتصادية، وتحتاج الحكومة إلى تبني واسع النطاق لاقتصاد منخفض الكربون، وتتمثل الغازات الدفيئة بـ(أوكسيد النيتروز، ثاني أوكسيد الكربون والميثان)، ويمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية في العراق وفق انبعاثات الغازات الدفيئة إلى محورين:

المحور الأول: القطاعات الاقتصادية الأكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق

إن التقدم الاقتصادي الذي يعتمد على الوقود الاحفوري أدى إلى زيادة أزمة تغير المناخ والتي تنعكس سلباً على التقدم والنمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية في العراق وفق انبعاثات الغازات الدفيئة إلى ما يأتي:

أ – المرتبة الأولى: قطاع الكهرباء هو الأكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة بمعدل بلغ (55.3) مليون طن للمدة من 2001 – 2018، وبلغت أعلى قيمة في عام 2018 اذ بلغت (99.6) مليون طن، بينما سجلت أدنى قيمة لها في عام 2007 بقيمة بلغت (17.9) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ب – المرتبة الثانية: قطاع النقل وقطاع المباني بمعدلات بلغت على التوالي (27.9، 16.9، 10.2) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ت – المرتبة الثالثة: قطاع التصنيع، حصل هذا القطاع على المعدل الأقل من بين القطاعات بقيمة بلغت (9.3) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ولتخفيض الإنبعاثات من الغازات الدفيئة ينبغي على الحكومة العراقية العمل بما يأتي (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 18):

أ – تغيير نوع الوقود السائل إلى الوقود الغازي في محطات انتاج الطاقة الكهربائية.

ب – تحويل محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالوقود الثقيل إلى وقود الغاز البترولي LPG.

ت – استخدام الطاقة الكرمائية لكونها مصدراً نظيفاً للطاقة.

ث – استخدام وسائل النقل العام المتطورة مثل (القطار الكهربائي المعلق، طائرات بمحركات أكثر كفاءة).

ج – إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح علماً بأن اقليم كوردستان يعد من المناطق الواعدة والتي تصلح لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح.

المحور الثاني: القطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق

تتمثل القطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق بما يأتي (Our World in Data based on the Global Carbon Project Our World In Data: www.ourworldindata.org):

أ – قطاع النفايات: بلغ معدل الإنبعاثات للغازات الدفيئة في هذا القطاع (8.9) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ب – قطاع الزراعة: بلغ معدل الإنبعاثات للغازات الدفيئة في هذا القطاع (7.3) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ت – قطاع الصناعة: بلغ معدل الإنبعاثات للغازات الدفيئة في هذا القطاع (5.3) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ث – احتراق الوقود الأخرى: بلغ معدل الإنبعاثات للغازات الدفيئة في هذا القطاع (1.4) مليون طن للمدة من 2001 – 2018.

ت – المحددات البيئية لإنشاء المشاريع في العراق:

يقصد بالمحددات البيئية الأساليب والوسائل الواجب توفرها في المشروع كجزء من مكوناته وفي العملية الإنتاجية للحد من التلوث الناجم عن المشروع وفقاً للمعايير التي تعتمدها الدولة، وتصنف المشاريع حسب تأثيراتها البيئية إلى ثلاثة اصناف وفقاً لتقدير وزارة البيئة العراقية.

1 – الصنف (أ): هي المشاريع التي يكون لها تأثيرات بيئية سلبية كبيرة وتؤثر على الكائنات الحية الضعيفة، وتؤثر على مواقع التراث الثقافي أو على منطقة واسعة تتعدى مواقع العمل، وتطرقت وزارة البيئة العراقية إلى هذه المشاريع ووضعت لها ضوابط من حيث (بعدها عن حدود البلدية، وانشاء وحدة لمعالجة النفايات، وتخزين المواد الأولية، وتأمين حاويات نظامية لجمع المخلفات، وإحاطة المصنع بسياج من مواد صلدة)، وتم التطرق إلى هذه المشاريع في المواد من (3 – 20) من تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (3) لسنة 2011، الوقائع العراقية العدد (4225)، في 9/ 1/ 2012، وعلى النحو الآتي: (مصانع البروتين الحيواني، مصانع انتاج الخيوط الصناعية، المشاريع التنموية للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياويات والنفطية، مشاريع الصناعات الدوائية، معامل الدباغة، مصانع الأسمنت، مصانع الجص والجبس والنورة والكتل الجبسية، مصانع الطابوق، مصانع منتجات الحرير الصخري، المقالع والمناجم، مصانع الزجاج

والخزف، المحطات الكهروحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية، مواقع طمر النفايات الخطرة، مصانع الكسارات، مصانع انتاج الكونكريت الأسفلتي، مصانع الحديد والصلب والألمنيوم، مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي).

2 – الصنف (ب): هي المشاريع التي يكون لها تأثيرات بيئية سلبية غير قابلة للإنعكاس على الكائنات الحية، وتخص مواقع معينة وتطرقت وزارة البيئة العراقية إلى هذه المشاريع ،ووضعت لها ضوابط من حيث (بُعدها عن حدود البلدية، وانشاء وحدة لمعالجة النفايات، وتخزين المواد الأولية، وتأمين حاويات نظامية لجمع المخلفات، وإحاطة المصنع بسياج من مواد صلدة)، وتم التطرق إلى هذه المشاريع في المواد من (21 – 49) من تعليمات المحددات البيئية لانشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (3) لسنة 2011، الوقائع العراقية العدد (4225)، في 9/ 1/ 2012، وعلى النحو الآتي: (الصناعات الغذائية الكبرى، مجازر اللحوم الحمراء والبيضاء، المحطات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية، مواقع الطمر الصحي لنفايات البلدية، مشاريع الدواجن، مشاريع تربية الحيوانات، مشاريع تربية وتكثير الثروة السمكية، مصانع الصناعات النسيجية، المصانع الحرفية للصناعات الكيمياوية، صناعة الحجر والمرمر والصوان، مصانع انتاج الكتل الخرسانية والاشتايغر والكاشي، مصانع صهر المعادن والسباكة، الصناعات الهندسية، مخازن الأسمدة العضوية والكيمياوية، مخازن المبيدات، مخازن تحضير الجلود، مخازن مركبات والأدوات الاحتياطية وورش الصيانة، الصناعات الحرفية لانتاج صابون الغار، محلات إزالة اصباغ السيارات، مصانع انتاج الثلج، مواقع غربلة الحصى والرمل، صناعة الفخار والأواني الخزفية، مصانع التبوغ والسجائر، مصانع تنقية الزيوت النفطية المستعملة، مهابط الطائرات الزراعية، المحطات التحويلية الثانوية للطاقة الكهربائية، معامل فرز وتدوير النفايات، مصانع تعبئة الغاز المسال).

3 – الصنف (ج): هي المشاريع التي تقل أو تنعدم فيها التأثيرات البيئية السلبية، وتطرقت وزارة البيئة العراقية إلى هذه المشاريع ووضعت لها ضوابط من حيث (بعدها عن حدود البلدية، وانشاء وحدة لمعالجة النفايات، وتخزين المواد الأولية، وتأمين حاويات نظامية لجمع المخلفات، وإحاطة المصنع بسياج من مواد صلدة)، وتم التطرق إلى هذه المشاريع في المواد من (50 – 78) من تعليمات المحددات البيئية لانشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (3) لسنة 2011، الوقائع العراقية العدد (4225)، في 9/ 1/ 2012، وعلى النحو الآتي: (الصناعات الغذائية، مخازن المواد الغذائية المبردة، الورش الزراعية، مصانع الحياكة والنسيج والخياطة، مصانع المستحضرات الكيمياوية، وكالات بيع المواد الإنشائية، صناعة تشكيل الزجاج، كراجات الغسل والتشحين، محطات تعبئة الوقود، مصانع قطع الخشب وأعمال النجارة، مصانع الشمع، ساحات بيع المواشي، محطات رفع وضخ مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، مصانع إنتاج الأوكسجين، مصانع إنتاج ثاني أوكسيد الكربون، مشاريع مياه الشرب، أحواض تغطيس الحيوانات، مصانع تقطيع الأسفنج، مستودعات الوقود، مصانع الحدادة، محالج القطن، المحطات التحويلية الثانوية للطاقة الكهربائية، مصانع المناديل الورقية والحفاضات، مصانع انتاج معجون تثبيت الزجاج، المحطات التحويلية للمخلفات البلدية، المطابع، مصانع انتاج مياه الشرب، مصانع المياه المقطرة، مصانع المياه الطبيعية).

يتضح مما ورد في المواد (1 إلى 78) من تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (3) لسنة 2011 بوجود حوكمة بيئية في العراق، فضلاً عن وجود القواعد والمحددات التي تم تعميمها من قبل وزارة البيئة العراقية إلى جميع وزارات الدولة، فضلاً عن البنك المركزي العراقي وجميع المصارف الحكومية والأهلية، ولا يتم منح القروض لأي مشروع إلّا وفق الشروط المنصوص عليها في المواد القانونية أعلاه.

ثانياً: وصف وخصائص الأفراد المبحوثين (الخصائص الديموغرافية)

الغرض الرئيس من إجراء هذا التحليل هو تحديد الخصائص الشخصية للعينة قيد الدراسة، إذ تم استهداف عدد من الخصائص الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة،المنصب، عدد الدورات التدريبية العامة، عدد الدورات التدريبية التخصصية) لأنها الأكثر صلة وعلاقة بمتغيرات الدراسة وبالتالي القدرة على المساهمة في الحصول على أفكار ومقترحات تعزز من أهمية الدراسة، إذ تم توزيع (100) استبانة، وفي المقابل تم استلام (96) استبانة صالحة للتحليل، و تم استبعاد(5) كونها غير صالحة لعدم اكتمال الإجابات على فقراتها إذ بلغ معدل الإستجابة (96%)، ويمكن وصف أفراد عينة الدراسة بالفقرات الآتية الواردة في استمارة الاستبانة وكما يأتي:

الجدول (4): الخصائص الديموغرافية

الجنس							
ذكر				أنثى			
العدد		%		العدد		%	
50		52.1		46		47.9	
العمر							
20–25 سنة فأقل		26– 35 سنة		36–45 سنة		46 سنة فأكثر	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
8	8.3	19	19.8	50	52.1	19	19.8
المؤهل العلمي							
بكالوريوس		دبلوم عالٍ		ماجستير		دكتوراه	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
22	22.9	37	38.6	24	25.0	13	13.5
مدة الخدمة في الوظيفة							
1– أقل من 10 سنوات		10– أقل من 20 سنة				أكثر من 21 سنة	
العدد	%	العدد	%			العدد	%
28	29.2	43	44.8			25	26
المنصب							

مدير وحدة		مدير شعبة		مدير قسم		مدير مصرف		خبير	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
33	34.4	24	25.0	24	25	11	11.5	4	4.1
عدد الدورات التدريبية العامة									
داخل العراق		خارج العراق		لايوجد					
العدد	%	العدد	%	العدد	%				
56	58.3	33	34.4	7	7.3				
عدد الدورات التخصيصية									
داخل العراق		خارج العراق		لايوجد					
العدد	%	العدد	%	العدد	%				
35	55.2	30	31.3	13	13.5				

Source: Prepared by the researcher based on the statistical results in the Excel program included in the questionnaire

يتبين من خلال الجدول (4) ما يلي:

1- الجنس: نسبة الأفراد المبحوثين في المصارف قيد الدراسة من الذكور والإناث، كانت على النحو الآتي: بلغ معدل الذكور (52.1%) وهو أعلى من معدل الإناث إذ بلغ (47.9%) ويفسر هذا أن هناك اهتماماً منخفضاً في التوجه نحو اعتماد العنصر النسوي كمديري في داخل المصارف بسبب طبيعة نشاط العمل في الميدان المبحوث.

2- العمر: أظهرت نتائج الدراسة أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم (45-36 سنة) في المرتبة الأولى وبمعدل (52.1%) وجاءت الفئة العمرية (26-35 سنة) بمعدل (19.8%)، أمّا الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (20-25 سنة فأقل) فبلغ معدلهم (8.3%)،، أمّا الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) فقد بلغ معدلها (19.8 %)، وهذا المؤشر للعمر يمنح الدلالة على مستوى النضج والمعرفة الذي يتمتع به الأفراد المبحوثون، مما يمكنهم في الإجابة على الاستبانة بفاعلية أكبر.

3- المؤهل العلمي: للمؤهل العلمي دور كبير في إشغال الوظائف، إذ تصدر حملة شهادة الدبلوم بمعدل بلغ (38.6%) أمّا حملة شهادة الماجستير فقد بلغ معدلهم (25%) في حين بلغ معدل حملة شهادة البكالوريوس (22.9%)، وأخيراً حملة شهادة الدكتوراه بلغ معدلهم (13.5%).

4- مدة الخدمة في الوظيفة : تشكل الخدمة لفترة طويلة دوراً كبيراً في تراكم المعرفة والخبرة لدى الأفراد المبحوثين، إذ كانت الفئة الأكبر هي (10- أقل من 20سنة) بمعدل (44.8%)، في وتليها الفئة (من 1 إلى أقل من 10 سنوات) على معدل (29.2%)، أمّا فئة (21 سنة فأكثر) فقد بلغ معدلهم (26%)، بعبارة أخرى إن الفئة العمرية التي حصلت على المترتبة الأولى (10- أقل من 20سنة) تؤثر بشكل كبير في إجابات عينة الدراسة في المصارف قيد الدراسة.

5- المنصب: إن نسبة الأفراد المبحوثين شاغلي المناصب في المصارف المبحوثة الذين يحملون منصب مديري الوحدات بلغ معدلهم (34.4%) وهو المعدل الأكثر من أفراد عينة الدراسة، أمّا مديري الشعب فبلغ معدلهم (25%)، وكذلك بلغ معدل مدراء الأقسام (25 %)، أمّا معدل مديري المصارف بلغ (11.5%)، واخيراً معدل أفراد العينة بمنصب خبير بلغ (4.1%)، هذا يدل بأن مديري الوحدة العاملين في المصارف يحتلون الأهمية الكبيرة في الإجابة على استمارة الاستبانة، لأن لديهم خدمة في المنصب منذ مدة طويلة نسبياً.

6- الدورات التدريبة العامة: تُعد الدورات إضافة للمعرفة واكتساب للخبرة في المجال الوظيفي، وبلغ معدل الدورات للأفراد عينة الدراسة داخل العراق (58.3%)، أمّا معدل الأفراد المبحوثين الذي حصلوا على دورات خارج العراق بلغ معدلهم (34.4%) في حين بلغ معدل الأفراد الذين لم يتلقوا الدورات (7.3%).

7- الدورات التدريبة التخصصية: بلغ معدل الدورات التدريبة التخصصية للأفراد عينة الدراسة داخل العراق (55.2%)، أمّا معدل الأفراد المبحوثين الذي حصلوا على دورات خارج العراق بلغ معدلهم (31.1%) في حين بلغ معدل الأفراد الذين لم يتلقوا الدورات (13.5%).

ثالثاً: وصف الحوكمة البيئية وتشخيصها

اعتمد الباحث على ثلاثة أبعاد لقياس متغير الحوكمة الخضراء المتمثل بـ (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، حقوق المشاركة والتمثيل، الشفافية البيئية) وذلك باستخدام (15) عبارةً اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي، وفيما يأتي وصف لكل بُعد من أبعاد هذا المتغير من وجهة نظر الأفراد المبحوثين:

أ - الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية

أشار الجدول (5) إلى أن المعدل العام لإجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق ببُعد الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية في الميدان المبحوث إزاء العبارات (M1 – M5) بالاتفاق بمعدل (61.7%)، في حين كان عدم الاتفاق لتلك الإجابات بمعدل (7.28%) بينما شكل معدل المحايدين (31.02%) وعززت تلك المعدلات متوسط الأوساط الحسابية والبالغ (3.672) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري (0.666)، أمّا فيما يخص نسبة الإستجابة إلى مساحة المقياس فقد كانت (73.44%) وهي أهمية نسبية فوق المتوسط، في حين بلغت قيمة معامل الاختلاف (18.137%) وهذا يؤكد أن إجابات الأفراد المبحوثين على فقرات البُعد كانت إيجابية، وأن الفقرة التي أسهمت في إغناء هذا البُعد هي (M3) التي تنص على " يقوم المصرف بنشر التوعية بين موظفيه وزبائنه عن حفظ الطاقة والإلتزام بالتعليمات " بمعدل اتفاق بلغ (66.7%) معززة بوسط حسابي قدره (3.81) وبانحراف معياري (0.825) كما بلغ معامل الاختلاف لهذه الفقرة (21.651%)، وهذا يدل على أن إدارة المصارف المبحوثة تعمل على توعية موظفيها باستمرار من أجل الحفاظ على الطاقة والإلتزام بالتعليمات في حين ظهر ضعف الاتفاق حول الفقرة (M5) التي تنص على "يدعم مصرف الزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء " وذلك باتفاق عينة الدراسة بنسبة (58.3%) وبوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.894)، وبمعامل اختلاف قدره (25.470%).وهذا يدل على أن الميدان المبحوث لا يحفز

التنمية الريفية المستدامة بشكل كبير عبر الصيرفة الخضراء، ويكون دعمه محدوداً ، من خلال ما تقدم نجد أن هناك اهتماماً بشكل لابأس به ببعد الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية في المصارف المبحوثة.

الجدول (5): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية وانحرافات المعيارية ونسب الإستجابة ومعامل الاختلاف الخاصة بِبُعد الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية

بعد الالتزام الايجابي باللوائح البيئية	الأسئلة	قياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %
		أتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة					
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
	M1	11	11.5	46	47.9	32	33.3	5	5.2	2	2.1	3.61	0.838	72.2	23.213
	M2	16	16.7	45	46.9	30	31.1	4	4.2	1	1	3.74	0.824	74.8	22.032
	M3	19	19.8	45	46.9	28	29.2	3	3.1	1	1	3.81	0.825	76.2	21.651
	M4	16	16.7	42	43.8	31	32.3	6	6.3	1	1	3.69	0.862	73.8	23.360
	M5	8	8.3	48	50	28	29.2	9	9.4	3	3.1	3.51	0.894	70.2	25.470
	المعدل العام	%14.6		%47.1		%31.02		%5.64		%1.64		3.672	0.666	73.44	18.137
	المجموع	61.7%						%7.28							

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of the SPSS program

ب- حقوق المشاركة والتمثيل

أشار الجدول (6) إلى أن المعدل العام لإجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق بِبُعد حقوق المشاركة والتمثيل في الميدان المبحوث إزاء العبارات (M6 – M10) بالاتفاق بمعدل (60.8%) في حين كانت نسبة عدم الاتفاق لتلك الإجابات بمعدل (12.5%) بينما شكل معدل المحايدين (26.7%) وعززت تلك المعدلات متوسط الأوساط الحسابية والبالغ (3.591) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري (0.719). أمّا فيما يخص نسبة الإستجابة إلى مساحة المقياس فقد كانت (71.82%) وهي أهمية نسبية فوق المتوسط، بينما بلغت قيمة معامل الاختلاف (20.02%) وهذا يؤكد أن إجابات الأفراد المبحوثين على فقرات البُعد كانت إيجابية. وإن الفقرة التي أسهمت في إغناء هذا البُعد هي (M6) التي تنص على " يقوم المصرف باستمرار بدراسات استطلاعية للتعرف على احتياجات المجتمع " بنسبة اتفاق بلغت (64.6%) معززة بوسط حسابي قدره (3.65) وبانحراف معياري (0.929) كما بلغ معامل الاختلاف لهذه الفقرة (25.452%)، وهذا يدل على أن إدارة المصرف تقوم باستطلاع متواصل من أجل تحديد احتياجات المجتمع وتلبيتها، في حين ظهر ضعف الاتفاق حول الفقرة (M9) التي تنص على "يقدم المصرف المساعدات للمؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة" وذلك باتفاق عينة الدراسة بمعدل (58.4%) وبوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.899)، وبمعامل اختلاف قدره (24.903%). وهذا يدل على أن الميدان المبحوث لديه اهتمام ضعيف في تمويل المشاريع الأساسية، وبشكل عام يستدل الباحث من خلال المعطيات الاحصائية بأن المبحوثين في المصارف قيد الدراسة لهم اهتمام بِبُعد حقوق المشاركة والتمثيل بشكل متوسط.

الجدول (6): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية وانحرافات المعيارية ونسب الإستجابة ومعامل الاختلاف الخاصة بِبُعد حقوق المشاركة والتمثيل

بعد حقوق المشاركة والتمثيل	الأسئلة	قياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %
		أتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة					
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
	M6	14	14.6	48	50	22	22.9	10	10.4	2	2.1	3.65	0.929	73	25.452
	M7	9	9.4	50	52.1	22	22.9	14	14.6	1	1	3.54	0.893	70.8	25.225
	M8	8	8.3	49	51	29	30.2	8	8.3	2	2.1	3.55	0.844	71	13.746
	M9	14	14.6	42	43.8	31	32.3	7	7.3	2	2.1	3.61	0.899	72.2	24.903
	M10	16	16.7	42	43.8	24	25	12	12.5	2	2.1	3.50	0.978	70	27.942
	المعدل العام	%12.7		%48.1		%26.7		%10.6		%1.9		3.591	0.719	71.82	20.02
	المجموع	%60.8						%12.5							

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of the SPSS program.

ت – الشفافية البيئية

أشار الجدول (7) إلى أن المعدل العام لإجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق ببُعد الشفافية البيئية في الميدان المبحوث أزاء العبارات (M11 – M15) بالاتفاق بمعدل (58.3%) في حين كان عدم الاتفاق لتلك الإجابات بمعدل (10.9%) بينما شكل معدل المحايدين (30.8%) وعززت تلك المعدلات متوسط الأوساط الحسابية والبالغ (3.620) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري (0.672). أمّا فيما يخص نسبة الإستجابة إلى مساحة المقياس فقد كانت (72.4%) وهي أهمية نسبية فوق المتوسط، بينما بلغت قيمة معامل الاختلاف (18.563%) وهذا يؤكد أن إجابات الأفراد المبحوثين على فقرات البُعد كانت إيجابية، وأن الفقرة التي أسهمت في إغناء هذا البُعد هي (M15) التي تنص "يعتمد المصرف معايير التدقيق الأخلاقية في أدائه" بنسبة اتفاق بلغت (64.6%) معززة بوسط حسابي قدره (3.76) وبانحراف معياري (1.003) كما بلغ معامل الاختلاف لهذه الفقرة (26.657%)، وهذا يدل على أن المصرف يستند على معايير التدقيق الأخلاقية في أدائه، في حين ظهر ضعف الاتفاق حول الفقرة (M11) التي تنص على " يعمل المصرف على قياس أداءه البيئي وفق مؤشرات مناسبة " وذلك باتفاق عينة الدراسة بنسبة (50%) وبوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.858)، وبمعامل اختلاف قدره (24.656%). وهذا يدل على أن الميدان المبحوث لديه اهتمام ضعيف جداً في تقييم أدائه البيئي وفق مؤشرات ملائمة، وبشكل عام نجد أن هناك اهتماماً بشكل مقبول ببُعد الشفافية البيئية في المصارف قيد الدراسة.

الجدول (7): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية وانحرافات المعيارية ونسب الإستجابة ومعامل الاختلاف الخاصة بِبُعد الشفافية البيئية

بعد الشفافية البيئية	الأسئلة	قياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %
		أتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة					
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
	M11	10	10.4	38	39.6	37	38.5	10	10.4	1	1	3.48	0.858	76.8	24.656
	M12	16	16.7	42	43.8	27	28.1	10	10.4	1	1	3.65	0.917	73	25.123
	M13	12	12.5	43	44.8	30	31.3	10	10.4	1	1	3.57	0.880	71.4	24.649
	M14	14	14.6	43	44.8	31	32.3	7	7.3	1	1	3.65	0.858	73	23.506
	M15	24	25	38	39.6	23	24	9	9.4	2	2.1	3.76	1.003	75.2	26.675
	المعدل العام	%15.8		%42.5		%30.8		%9.7		%1.2		3.620	0.672	72.4	18.563
	المجموع	%58.3						%10.9							

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of the SPSS program.

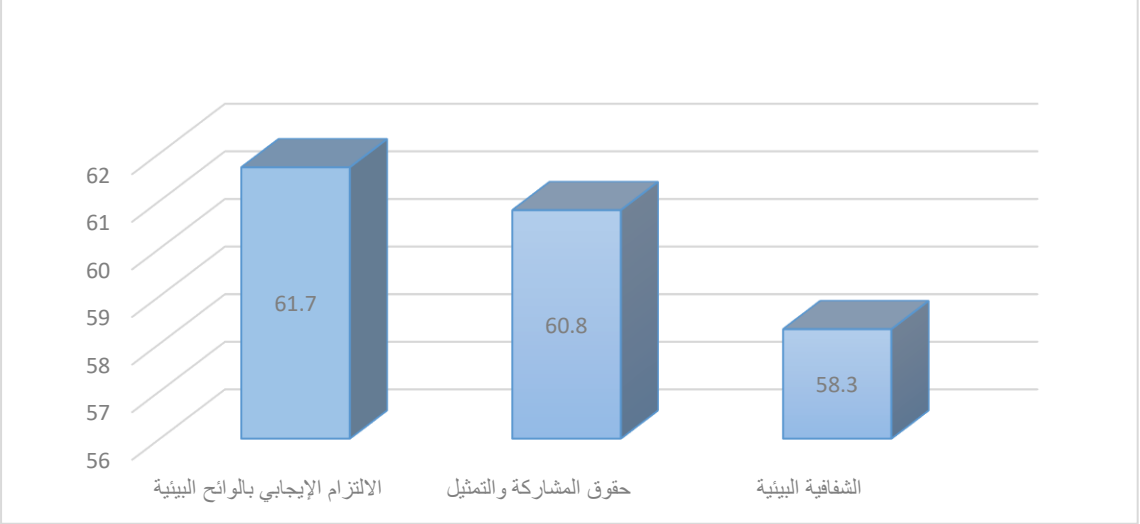
بعد التطرق لوصف كل بُعد من أبعاد الحوكمة البيئية فأن الجدول (8) يوضح إجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق بهذه الأبعاد من خلال العبارات الخاصة بأبعاد الحوكمة البيئية (M15 – M1)، والتي كانت متجهة نحو الاتفاق العام والبالغ (60.3%)، بينما كان الاتجاه السلبي (عدم الاتفاق) في إجابات الأفراد المبحوثين بمعدل قدره (10.2%)، فيما شكلت نسبة المحايدين (29.5%)، وعززت تلك المعدلات متوسط الأوساط الحسابية البالغ (3.628) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.594). أمّا متوسط نسبة الإستجابة إلى مساحة المقياس بلغ (72.56%) و تقع هذه النسبة ضمن المستوى الرابع (أهمية نسبية فوق المتوسطة) من مساحة المقياس التي تؤكد إلى أهمية الصيرفة الخضراء في المصرف المبحوث، ويعزز ذلك أيضاً قيمة معامل الاختلاف التي بلغت (16.372%) وهذا يؤكد لنا بأن إجابات الأفراد المبحوثين على فقرات متغير الحوكمة البيئية كانت إيجابية، وأن البُعد الذي أسهم وبشكل كبير في إغناء هذا المتغير هو (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية)، وبنسبة اتفاق بلغت (61.7%)، ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي التي جاءت (3.672)، وبانحراف معياري نسبته (0.666)، وبمعامل اختلاف قدره (18.137%)، من خلال ما تقدم نجد أن هناك اهتماماً بشكل متوسط في أبعاد الحوكمة البيئية في المصارف قيد الدراسة.

الجدول (8): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية وانحرافات المعيارية ونسب الإستجابة ومعامل الاختلاف لمتغير أبعاد الحوكمة البيئية

الأبعاد	الأسئلة	قياس الاستجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
		%	%	%	%	%				
الالتزام الإيجابي باللوائح البيئية	M1-M5	14.6	47.1	31.02	5.64	1.64	3.672	0.666	73.44	18.137
حقوق المشاركة والتمثيل	M6-M10	12.7	48.1	26.7	10. 6	1.9	3.951	0.719	71.82	20.02
الشفافية البيئية	M11-M15	15.8	42.5	30.8	9.7	1.2	3.620	0.672	72.4	18.563
المعدل العام		14.4	45.9	29.5%	8.6	1.6	3.628	0.590	72.8	16.262
المجموع		60.3%			10. 2%					

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of the SPSS program.

والشكل(3): يوضح معدل اتفاق المبحوثين على أبعاد الحوكمة البيئية



Source: Prepared by the researcher based on the outputs of the Excel program.

وبناء على ما تقدم يمكن القول:

أ – إن كل الإجابات ولجميع الأبعاد كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3).

ب – فيما يخص نسبة الإستجابة إلى مساحة المقياس فإن جميع النسب وقعت في المستوى الرابع (أهمية نسبية متوسطة).

ت – بالنسبة للأهمية الترتيبية لأبعاد من وجهة نظر العاملين في المصارف قيد الدراسة، يبين الجدول (10) قيم معامل الاختلاف لكل بُعد من أبعاد الحوكمة البيئية، إذ إنه كلما انخفضت قيمة معامل الاختلاف واقتربت من حدود الصفر دل ذلك على شدة تناغم الأفراد المبحوثين في المصرف لذلك البُعد، لذا فإن بُعد الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية جاء بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية، وذلك بمعامل اختلاف بلغت قيمته

(18.137%) وبوسط حسابي (3.672)، في حين جاء بُعد (الشفافية البيئية) بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية وذلك بمعامل اختلاف بلغ (18.563%) ووسط حسابي قدره (3.620) ونسبة إستجابة (72.4%) في حين جاء بُعد (حقوق المشاركة والتمثيل) بالمرتبة الثالثة، وبأقل أهمية نسبية و بمعامل اختلاف أعلى من البُعدين السابقين بلغ (20.02%) وبوسط حسابي (3.591) وبنسبة إستجابة بلغت (71.82%)،مما يدلل محدودية اهتمام الميدان المبحوث بهذا البُعد.

الجدول (9): الأهمية الترتيبية لتبني الحوكمة البيئية في الميدان المبحوث

ت	الأبعاد	الوسط الحسابي	نسبة الإستجابة	معامل الاختلاف	الترتيب
1	**الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية**	3.672	73.44	18.137	المرتبة الأولى
2	**حقوق المشاركة والتمثيل**	3.591	71.82	20.02	المرتبة الثالثة
3	**الشفافية البيئية**	3.620	72.4	18.563	المرتبة الثانية

Source: Prepared by the researcher

من خلال الجدول (9) يتضح وجود اختلاف في الأهمية الترتيبية لأبعاد الحوكمة البيئية والمتمثلة بـ (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية، حقوق المشاركة والتمثيل، والشفافية البيئية) من بُعد إلى آخر في المصارف عينة البحث.

ومن خلال التطرق على واقع الحوكمة البيئية في العراق، ومن خلال الجداول (5، 6، 7، 8، 9) يتضح قبول فرضية البحث التي مفادها "هناك ممارسات وآليات لتطبيق الحوكمة البيئية في المصارف التجارية العراقية".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- يُعد بُعد (الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية) هو الأكثر أهمية في البيئة المصرفية العراقية وأسهم بشكل كبير في إغناء الحوكمة البيئية، في حين جاء بُعد (الشفافية البيئية) بالمرتبة الثانية، أمّا بُعد (حقوق المشاركة والتمثيل) فقد جاء بالمرتبة الثالثة.

2 – تعمل إدارات المصارف المبحوثة على توعية موظفيها باستمرار من أجِل الحفاظ على الطاقة والإلتزام بالتعليمات.

3 – إدارات المصارف المبحوثة تقوم باستطلاع متواصل من أجِل تحديد احتياجات المجتمع وتلبيتها.

4_ أظهرت النتائج بأن الميدان المبحوث لديه اهتمام ضعيف جداً في تقييم أدائه البيئي .

5 – إن مسار تحقيق الحوكمة البيئية في العراق لا يزال في بدايته، فدولة العراق لم تعرف تأسيس وزارة للبيئة إلّا في سنة 2003، بعد سنوات طويلة من التجاهل نحو البيئة ومتطلبات حمايتها من التلوث، وكان أي قرار بيئي مهما كان بسيطاً هو قرار خاضع للإدارة السياسية، وعلى الرغم من أن التشكيل في هذا التاريخ جاء

متأخراً بدرجة كبيرة، إلّا أنه مع ذلك جاء في الوقت الحاسم وفي فترة حرجة تعاني فيها الأوضاع البيئية من التدهور الشديد، على الرغم من وجود هيئة عليا للبيئة البشرية تأسست عام 1974 عقب مشاركة العراق في مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية عام 1972 ولكن كان دورها محدوداً ومرتبطاً بوازرة البلديات.

6 – تُعد منظمات المجتمع المدني حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، وبالتالي ضرورة تفعيل دورها من أجِل حماية البيئة.

ثانياً: المقترحات

في ضوء عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال الجانبين النظري والعملي للدراسة، فيما يأتي مجموعة من التوصيات:

1 – توجيه المصارف لانتهاج واتباع مجموعة من الإستراتيجيات للوصول إلى بيئة سليمة، وذلك من خلال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة مثل: البناء الأخضر والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات.

2 – رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية للمحافظة على البيئة.

3 – إعادة النظر في الآليات القانونية المعتمدة في حماية البيئة واستحداث آليات جديدة تلزم كل الأطراف للوصول إلى أفضل حماية للبيئة .

4 – وضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية وعلى سبيل المثال:

أ – الشراكة بين وزارة البيئة ومختلف الوزارات والمنظمات.

ب – دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشر الثقافة البيئية، وبالتالي غرس روح تحمل المسؤولية البيئية.

5 – انضمام العراق إلى مختلف المنظمات الدولية المتعلقة بالحوكمة البيئية.

References

ajroud and Gharbi, Sarah and Azouz, 2018, environmental governance conceptual approach, Algerian Journal of security and development, thirteenth issue, Algeria

al-Hayek, Noha Ahmed, 2016, the impact of applying governance on improving performance in government institutions, master's thesis, Business Administration, Syrian Virtual University, Damascus, Syria.

Al-Rajhi, Eid, 2020, principles of environmental policies, first edition, Dar Al-Said publishing and distribution, Shoubra, Egypt.

AL-Wakil, Hamza Abd, 2020, Environmental Protection in times of armed conflict, master's thesis specializing in environmental law and sustainable development, Al-Arabi University in Mahidi, Umm El-Bouaghi, Faculty of law and political science, Algeria.

Annual Bulletin of the Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, for the period from (2015-2021).

Ashhab and Bokhari, Abdessalam and Fathi, social responsibility universities between concept and dimensions, Journal of social studies and research, volume (8), issue (4), Algeria

bousalem, Aboubakr, (2013), the role of employee empowerment policy in achieving sustainable competitive advantage, master's thesis in Management Sciences, specialization in Strategic Business Administration for Sustainable Development, Faculty of Economics and Business Sciences, Setif University, Algeria.

Climate Change Knowledge Portal , Climate change in Iraq, World Bank https://www.climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical

Financial Stability Reports, Central Bank of Iraq, for the period from (2015-2021).

Hammadi, Houari, 2020, environment in Islam, Rawafed Journal for scientific studies and research in the social sciences and humanities, Vol.4, Algeria.

Institute of Economics and Peace. Environmental Threat Report 2021: Understanding Environmental Threats, ResilienceandPeace, Sydney, October2021. P.29-94. http://visionofhumanity.org/resources.

Iraq's accession to the Paris Agreement, the United Nations, https://iraq.un.org/en/161240iraq-joins-paris-agreement-un-calls-further-support-help-country-adapt

Iraq's Climate Change Response: The Private Sector and Civil Society https://timep.org/commentary/analysis/iraqs-climate-change-response-the-private

Jalal and Abdelrahman, Rahmani Abdelkader and kharif, 2020, the interactive relationship between environmental protection and sustainable development, master's thesis in law, specialization in public International Law, Faculty of law and political science, Zian Achour University, Algeria

Kadri,2018, the role of environmental governance in activating sustainable development, Algerian Journal of economic security, sixth issue, joueila, Algeria.

Kafi, Mustafa Youssef, 2014, economics of Environment and globalization, Ceylon printing, publishing and distribution house and foundation, Damascus, Syria.

Khader, Ahmed, 2012, Disclosure and transparency as one of the principles of governance in Corporate Law, University think tank,first edition, Alexandria, Egypt

Lemos, M. C., and Agrawal, A. (2006). Environmental Governance. Annual Review of Environment and Resources, 31(1), 297–325. https://doi.org/10.1146/ANNUREV.ENERGY.31.042605.135621.

Nasiri, Khadija,2012, manifestations of institutional engineering of global environmental governance, master's thesis in Political Science Faculty of law, El Hadj khissar University-batneh, Algeria.

Noureddine and Naima, Bray and Amara,2020, Environmental Partnership and access to information as mechanisms for achieving environmental justice in accordance with the 1998 Aarhus Convention, Journal of comparative Legal Studies, Vol.6, No. 1.

Our World in Data based on the Global Carbon Project Our World In Data.org/co2-and-othergreenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

sargid, Ben Ibrahim, 2015, environmental governance and its role in achieving sustainable development-Algeria case study, master's thesis in political science and International Relations, Faculty of law and Political Science, Department of political science and international relations, Mohamed Khidr University in Sakra, Algeria.

shoukrani, El Hussein, 2014, towards global environmental governance, research published in the journal strategic visions, Faculty of legal, economic and Social Sciences, University of El Kady Ayaz, Rabat, Kingdom of Morocco.

الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية:
http://meteoseism.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=166